

سنن ونواميس مطردة فان تبدل . عادل وضع لسير هذه الخلائق احكاماً
متسقة فلن تخلف سبحانه ما اجل شأنه . ذلك ياخي قصص مسلمي الاندلس
فكف من عبراتك . ونهنه من زفرااتك . وسل الله الحماية . من امثال
هذه الغواية .

آثار علمية

(الطاعون وانشاؤه)

ان الطاعون يعد من الحيات الحيتة الضعيفة وأظهر ما يستدل الناس به عليه دبول
في الجسد وجرات على الجلد ولكن الاطباء يعتمدون اليوم على مكروبه فتى وجدوا
هذا المكروب في مصاب جزموا بأنه مطعون . وهو يتندي عادة كما يتندي اكثر الحيات
تعب وضعف في القوى وقشعريرة وغثيان ووجع في الرأس مع دوار وشمور تنقل
فوق المعدة ثم يسخن الجلد ويشتد العطش وتخبث رائحة النفس وربما قياً المليل قياً
اسود اللون وربما أصابه رعاف فترك الدم من أنفه ويغلب الذرب في معدته على القبض
ثم لا يمضي على ذلك بضعة أيام حتى تظهر أورام غدية في العليل تسمى بالدبول ويظن
ظهورها في الرقبة والابط والاربية وتظهر الجمرات بعدها على اقسام متعددة من الجسد
وهذا الطاعون هو المشاهد في الاسكندرية الآن وهو اتل شراً واحض وطأة من
الطاعون الذي لا تظهر الدبول فيه لان الاول يعدي بالملزسة فلا يتفشي ولا يكثر انتشاره
بخلاف الثاني فانه يعدي بالملامة وبلا ملامسة فهو شديد التفشي كثير الانتشار

وقد ثبت قديماً وحديثاً ان الطاعون يزداد انتشاراً غالباً في البيوت الواطئة المنزوحة
الفاسدة الهواء الحارة الرطبة حيث تكثر القاذورات والمفضلات الحيوانية والنباتية الفاسدة
وان معظم الذين يصابون به يكونون من الفقراء الذين لا تغذي ابدانهم بما يكفيها او بما
يلئمها من الطعام حتى لقد سمي في بلاد الانكليز قديماً بوباء الفقراء . وأما الذين يعتنون

بنظافة منازلهم وإطلاق التور والهواء النقي فيها ويعتون أيضاً بنظافة ابدانهم ويأكلون ما يقديهم ويقومهم فقلما يصابون بالطاعون ولذلك لا يكاد يطمئن أحد من الطبقات العليا في الناس إلا نادراً. ولذلك أيضاً زال من أوروبا شيئاً فشيئاً بأحكام التدابير الصحية وزيادة النظافة بين الخاصة والعامة حتى أنه إذا دخل إليها ينقطع منها ولا يتفشي بين أهلها

فاحسن الوسائل لإبقاء السليم شر الطاعون أن يعتني بنظافة جسده وثيابه ومكته وكل آيته وأمتته ويطلق الهواء والتور في غرفه ويصني أعتناء تاماً بكتفه فيتهدها بالنظافة ومزيلات الفساد حتى لا يجرد مكروب الطاعون سبيلاً إليه. ومن الحكمة في أيام الطاعون أن لا يشرب ماء إلا بعد اغلائه لقتل الجراثيم التي تكون فيه ولا يؤكل طعام إلا بعد ما يقتل كل ما عليه من الجراثيم إما بالطبخ أو بالسلق أو بالنهي وما شاكل ومن الحكمة أيضاً الابتعاد عن جميع الذين يتكاسلون عن تنظيف ابدانهم وأثوابهم ومنازلهم

هذا في ما يخص بالسليم وأما إذا أصيب أحد بالأعراض التي ذكرناها فاحسن ما يفعله مجوء خيره أن يخبر وارجل الصحة حالاً بامرءه ولا يخفوا خبره لأن رجال الصحة لا يضلون شيئاً إلا ما يكون فعاه واجباً لشفاء المصاب ووقاية الذين حوله وفي خلال ذلك يقفل المنزل الذي يكون فيه ويمنع الناس من الدخول إليه ومن الخروج منه حتى يأتي رجال الصحة ويظهروا ما يظهرون وبشروا بما يشيرون

ومن أعظم الضرر أن يخالط الأصحاء المطمونين فلذلك تجتنب هذه المخالطة إلا حيث يجب وجوباً لمرضى المطمونين والاعتناء بسخيمهم وحينئذ يجب على المرضين أن يعتنوا أتم الاعتناء بالنظافة ويكثروا من غسل الأيدي ويحبتبوا نفس المطمونين ومبرزاتهم على قدر الامكان ويحذروا من التعب وكثرة السهر لئلا يضعفوا فيعرضوا للخطر
(المقطم)

اهدانا صديقنا الفاضل محمد علي افندي كامل صاحب مكتبة الترقى
نسخة من كتاب تحرير المرأة الذي ألفه حديثاً العالم الفاضل والقانوني المحقق
عزتو قاسم بك امين المستشار في محكمة الاستئناف الاهليه وقد عهد الينا

المؤلف بانتقاد الكتاب ولذلك ارجأنا الكلام عليه الى ان تم مطالعته وهو مطبوع طبعاً متقناً على ورق جيد كما يليق به وثمنه عشرة قروش ويطلب مطبعة الترقى

باب الاخبار التاريخية

(مشروع المحكمة الشرعية)

قد اشرنا في كلام سابق الى مشروع المحكمة الشرعية الذي قامت له قيامه الجرائد وقد قضي الامر وصدر الامر العالي بالمشروع وقد اتدبت الحكومة اولاً للمحكمة الشرعية الاسناد الكامل الشيخ محمد عبده والفاضل عزتو سعد بك زغلول من قضاة الاستئناف الاهلي فلم يقبلوا فاندبت بعد ذلك عزتو احمد بك عفيفي وعزتو يوسف بك شوقي فقبلا وصدر الامر العالي بتعيينها عضوين في المحكمة الشرعية العليا * ومن حجة المنتقدين على الحكومة ان هذين القاضيين لم يدرسا الفقه الاسلامي فكيف يكون الاصلاح بمشاركتها لاهل المحكمة في عملها وهو الحكم والافتاء الشرعيين وقد رفض صاحب السماحة قاضي مصر المشروع قطعياً فمزمت الحكومة على عزله وتعيين قاض بدله من علماء مصر والموعود هذا النهار حيث يلتم مجلس النظائر تحت رئاسة الجناب الخديوي في الاسكندرية وقد كثر القيل والقال وظهر لجماهير المصريين ان تولية قاضي مصر من حقوق السلطان الاعظم لامن حقوق الجناب الخديوي ومما يلهم به الناس الآن ان احكام المحكمة لا تشذ ولا تكون صحيحة شرعاً اذا كانت تولية القضاء من قبل الجناب الخديوي وهذا القول غير صحيح وربما نوضحه في الجزء الآتي بالادلة الواضحة اذا قضي الامر